

التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية (دراسة في الجغرافية الاقتصادية)

الدكتور عبد الرؤوف رهبان*

الملخص

أصبح النفط المصدر الرئيس للطاقة في الصناعة الحديثة، وقد أدى ذلك إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية لهذا المورد، ولاسيما في التنمية الاقتصادية، وأصبحت عملية إعادة تقييم الموارد الاقتصادية، ولاسيما موارد الطاقة ضرورة ملحة بعد كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي.

يعطي التقييم الجغرافي للموارد صورة حقيقية عن الإمكانيات المورديّة لأي دولة، مما يساعد في تحديد الأهداف المرجوة من تخطيط التنمية الاقتصادية وتحقيق هذه الأهداف، اعتماداً على الأساس المادي المتوافر من الموارد الاقتصادية.

بدأت أعمال التقييم عن النفط في سورية في ثلاثينيات القرن العشرين، ولكن لم يتم الحصول على أول تدفق تجاري للنفط إلا في عام 1957، وفي نهاية الخمسينيات تم التعاقد مع مؤسسة تكنو إكسبورت السوفييتية التي وضعت أول خريطة جيولوجية للبلاد، حفرت بموجبها عدة آبار استكشافية في شمال شرق سورية، تم من خلالها تأكيد وجود النفط والغاز، وقد بدأ الإنتاج التجاري للنفط في سورية عام 1968.

* قسم الجغرافية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق

تطور بعد ذلك إنتاج النفط في سورية بشكل كبير حتى وصل إلى الذروة عام 1995 بإنتاج 591 ألف برميل يومياً. وقد كانت الزيادة في الإنتاج ناتجة بشكل رئيس من دخول إنتاج الشركات الأجنبية (شركات عقود الخدمة) في الإنتاج، والزيادة في الطلب على النفط، وليس بسبب تطور الاكتشافات وزيادة الاحتياطي المؤكد للنفط. أخذ الإنتاج بالتراجع منذ عام 1996، واستمر في الانخفاض حتى الآن، وذلك بسبب هرم آبار الإنتاج وانخفاض مستوى الطبقات الخازنة للنفط، وعدم تطوير تكنولوجيا الاستخراج والاسترداد من الآبار.

ومن أجل المحافظة على المعدلات الحالية من الإنتاج وإطالة العمر النسبي للنفط السوري، لا بد من العمل على تطوير أعمال الدراسات والبحوث التي تعنى بالتنقيب عن النفط، وتطوير تكنولوجيا الاستخراج، فضلاً عن العمل المستمر على تطوير البنية التحتية لصناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي في سورية.

تشكل الصناعة الحديثة عماد التنمية الاقتصادية في الدول النامية، نظراً لتأثيرها المباشر في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، فهي التي تمد الزراعة بما تحتاج إليه من معدات وآلات وأسمدة معدنية، كما تمد قطاع النقل بالقاطرات والطائرات والسيارات بجميع أنواعها وأحجامها، وهي التي تقدم الغذاء والكساء للسكان.

ومن جانب آخر لا بد لقيام الصناعة من توافر مجموعة كبيرة من المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وتأتي المواد الأولية (التي تشكل الموارد المعدنية الجزء الأكبر منها) وموارد الطاقة في مقدمة المقومات الطبيعية.

والتقييم الحقيقي للموارد في أي إقليم يوضح إمكانات الإقليم الموردية ومن ثم يحدد دور هذا الإقليم في عملية التنمية الاقتصادية والتوجهات التنموية المستقبلية، بالاعتماد على إمكانية استغلال الموارد المعدنية المتوافرة فيه.

أهمية البحث:

على الرغم من أن سورية لا تعدُّ غنية بالمعادن ذات النوعية الجيدة والاحتياطي الكبير، إلا أن استثمار بعض هذه الموارد على قلتها كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات، أعطى دفعا قويا لتطور الاقتصاد السوري وزيادة في الدخل الوطني، وانعكس بشكل أساسي على التطور العمراني تمثل بنشوء مدن جديدة لامتداد العمران إلى مناطق التعدين، فضلاً عن استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة. ومن ثمَّ فإنَّ التقييم الحقيقي للموارد في سورية، وإعادة التقييم بشكل مستمر يساعده في تقييم الخطط التنموية، ويساعد في تحديث الخطط والسياسيات التنموية بناءً على نتائج هذا التقييم، ولاسيما أن القيمة الحقيقية للموارد تختلف من مدة إلى أخرى وفقاً لمستوى التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.

مشكلة البحث وفرضيته:

تتلخص مشكلة البحث في أنه على الرغم من كثرة الدراسات الاقتصادية التي تناولت بعض الموارد المعدنية في سورية ولاسيما الرئيسية منها (النفط والغاز الطبيعي، الفوسفات)، إلا أنها تناولت هذه الموارد بشكل منفرد، ولم تتوصل إلى تقييم حقيقي للموارد لأنها في الغالب كانت تهمل الاقتدرات المكانية لها، وارتباطاتها الاقتصادية بجميع أنواعها، لذلك فقد طرحنا إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- إلى أي مدى هناك تطابق أو ارتباط بين إمكانات (الاحتياطي) الموارد النفطية والغازية واستغلالها؟
 - 2- هل تتأثر عملية استغلال النفط بعوامل أخرى غير الإمكانيات؟
 - 3- إلى أي مدى تتأثر عملية استغلال النفط بهذه العوامل، إن وجدت؟
- وبناء على ذلك فقد تمت صياغة فرضية البحث على الشكل الآتي:
- 1- هناك علاقة ارتباط واضحة بين إمكانات الموارد النفطية وعملية استغلالها.

- 2- على الرغم من هذه العلاقة فإن العامل الرئيسي المؤثر في عملية الاستغلال ليس إمكانات الموارد النفطية وإنما عوامل تتعلق بالسياسات الحكومية.
- 3- لا توجد علاقة بين استثمار الموارد النفطية والتوجهات المكانية لخطط التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.

أهداف البحث:

يحاول البحث أن يحقق الأهداف الآتية:

- 1- تحليل التوزيع الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية.
- 2- وضع تصور للتقييم الحقيقي لموارد النفط والغاز في سورية.
- 3- استشراف إمكانات التطوير المستقبلي لاستغلال موارد النفط والغاز في سورية.

منهجية البحث:

حددت منطقة الدراسة بأراضي الجمهورية العربية السورية بحدودها السياسية، واستخدم التقسيم الإداري لأراضي سورية من أجل المقارنة بين الأقاليم في تحديد الإمكانات الموردية، أما الإطار الزمني فقد حدد بالنصف الثاني من القرن العشرين وحتى عام 2005م، وقد تم إظهار ذلك من خلال دراسة تطور عمليات البحث والتنقيب ومن ثم البدء باستغلال موارد الطاقة المعدنية، حسب التسلسل الزمني لذلك، أما أسلوب البحث فقد تم التركيز على الأسلوب الإحصائي لتقييم موارد الطاقة المعدنية وذلك باستخدام معايير التقييم الكمي للموارد.

تتعدد بشكل كبير الموارد المعدنية في سورية، لكن هذه الموارد معظمها ضئيل الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد السوري، إما لنقص الإمكانات ومن ثم عدم كفاية الاحتياطي العام المناسب للاستغلال المجدي اقتصادياً، أو لتدني نسبة المعدن في الفلزات مما يجعل عملية الاستغلال عالية التكاليف ومن ثم غير مجدية اقتصادياً، فتقتصر إمكانية الاستغلال على النفط والغاز الطبيعي، والفوسفات والملح الصخري

وبعض مواد البناء (المواد الأولية لصناعة الإسمنت والرخام وأحجار الزينة)، وسوف نقصر دراستنا على موارد النفط والغاز الطبيعي، لأنها تتميز بالتركز المكاني الشديد مقارنة مع الموارد الأخرى الأوسع انتشاراً والأرخص سعراً وأقل تكلفة في الاستخراج.

الأساس النظري للدراسة:

يهدف التقييم الكمي للموارد إلى تحديد الأهمية والفائدة التي تقدمها الموارد إلى الاقتصاد الوطني، وهنا تكمن صعوبة التقييم الكمي، إذ نجد أن معظم الموارد تنتشر في الطبيعة بشكل غير متساوٍ، فمنها ما هو كثير وموجود في كل الأماكن، ومنها ما يصل إلى حد الندرة سواء في كمياته أو في أماكن وجوده، كما أن الموارد تختلف في خصائصها، ومن ثم في أشكال استخدامها، لذلك فإن أهمية هذه الموارد بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني تختلف أيضاً من مورد إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

إن حقيقة اختلاف الأهمية النسبية للموارد لا تستدعي أي قلق، وإنما تقييم هذه الموارد هو ما يواجه الباحث بالصعوبات، بسبب عدم وجود وحدات قياس موحدة يمكن بواسطتها المقارنة بين مختلف الموارد وتحديد الأهمية الاقتصادية لهذه الموارد بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.

يتم التقييم الكمي للموارد عادة بتقدير حجمها ويستخدم في ذلك وحدات قياس مختلفة كالمساحة والوزن والحجم، وفقاً للدراسات التي تقدر الاحتياطي المؤكد للمعادن، أما موارد الطاقة الكهربائية (الأحواض النهرية، الأنهار، المندفعات المائية، مواقع الطاقة من مياه البحار والمحيطات، أو من المياه الباطنية)، فتقدر طاقتها الإنتاجية الاسمية أو الفعلية بالكيلو واط/ساعة.

يهدف التقييم الكمي للموارد الاقتصادية إلى إعطاء قيمة مطلقة لهذه الموارد في أماكن وجودها، وفي حال تعذر الحصول على القيمة المطلقة للموارد يمكن اللجوء إلى

تقديرها بشكل تقريبي، أو مقارنتها مع أماكن شبيهة بها ومعروفة كمياتها، كأن نعطي قيمةً معنوية لمكامن الموارد بتقسيمها إلى مكامن صغيرة ومتوسطة وكبيرة وضخمة أو عملاقة، أو أن نقسمها وفقاً لأهميتها المعنوية إلى محلية وإقليمية وعالمية.

إنّ تقييم أي مورد بشكل منفرد لا يشكل أية صعوبة، لأنه يمكن الوصول إلى ذلك بتقدير قيمة هذا المورد في جميع الأماكن التي يوجد فيها، لكن الوضع مختلف تماماً عند التقدير الكمي للاقتارات المكانية للموارد، لأنها تضم في هيكلها المكاني عدداً غير محدد من الموارد، وقد تختلف هذه الموارد في قيمها وأهميتها، وحتى في طرائق وأشكال تقييمها، لذلك فإن مجموع قيم الموارد الموجودة ضمن هذا الاقتران هو ما يعبر عن القيمة الإجمالية لهذا الاقتران⁽¹⁾.

يتم التقييم الكمي للموارد بطريقتين:

طريقة التقييم النقدي:

وهي أفضل الطرائق لأنها تعطي القيمة الحقيقية لأي من الموارد أو اقتاراتها المكانية، وهي في الوقت نفسه تبين قيمة الإنفاق على استغلال الموارد. تستخدم هذه الطريقة بنجاح عندما يكون المطلوب تقدير ثمن أو قيمة مكمّن محدد لنوع من أنواع الموارد الاقتصادية (منجم، غابة، مصدر مائي)، بهدف تحديد إمكانات استثمار هذا المورد.

إنّ المقياس الأكثر شيوعاً عند التقييم النقدي للموارد الاقتصادية هو حساب القيمة النهائية (ثمن + تكاليف) لوحدة واحدة (طن، متر مربع) من المادة الخام المستخرجة من المكمّن، أو المادة نصف المصنعة بعد معالجة وتركيز المادة الخام، ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى إظهار الأهمية الاقتصادية التقريبية لمختلف مكامن الموارد، وفي أثناء ذلك لا

1- ي . ف زايستوف، و . أ لزومسكي. الموارد الطبيعية في خدمة التنمية الاقتصادية، دار الفكر، موسكو، 1972، ص66. باللغة الروسية.

يؤخذ بالاعتبار قيمة المورد أو أهميته بحد ذاته، إذ إنَّ تكلفة استخراج بعض الأنواع المختلفة من الموارد قد تكون واحدة أو متقاربة، في حين فعاليتها الاقتصادية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني تكون مختلفة ومتباعدة، لذلك فإن الأهمية الاقتصادية لاستخراج وحدة واحدة من الخامات سوف تكون متباينة.

طريقة النقاط أو الوحدات:

لا تعطي هذه الطريقة تقيماً مطلقاً للموارد الاقتصادية أو اقتاراتها المكانية وإنما تعطي تقيماً تقريبياً، ولذلك فهي أقل دقة لكنها تتميز بالبساطة وسهولة حساب القيمة، ويصبح من السهل إجراء المقارنات بين الموارد الاقتصادية. تستخدم هذه الطريقة بشكل أساسي في تقدير الأهمية النسبية للموارد التي لا يمكن إظهارها على شكل تقييم نقدي (مطلق)، وإن القيم هنا لا تكون مطلقة وإنما بشكل مقارن (مقارنة مورد بآخر). يفترض هذا الشكل من التقييم أن نعطي القيمة الأقل للمورد الأكثر انتشاراً في الإقليم، (مثلاً الرمال في الصحراء العربية)، وأعلى القيم تكون لأكثر الموارد ندرة في الإقليم ولكنه حيوي جداً من حيث خصائصه الطبيعية (الماء في الصحراء العربية)، وبين أدنى قيمة وأعلى قيمة تأتي بقية الموارد الموجودة في الإقليم⁽¹⁾.

كما يمكن استخدام هذه الطريقة عندما لا يمكن تقدير حجم المنجم لأي مورد بشكل دقيق، فتستخدم مصفوفة من ثلاث مراتب (محلي، إقليمي، وطني)، بحيث تعطي لكل واحدة من هذه المراتب قيمة رقمية (1 للمحلي، 3 للإقليمي، 6 للوطني)، وفي حال غياب أي من الموارد في الإقليم يعطى قيمة الصفر. ولا بد من التأكيد بأن هذا التقييم هو تقييم تقريبي (شرطي) ويكون له مدلول ومعنى عند مقارنة الموارد مع بعضها في أقاليم مختلفة مثلاً النفط في حقول الرميلان والنفط في حوض الفرات.

1- عبدالرؤوف رهبان. جغرافية الطاقة، جامعة دمشق، قيد النشر.

وفي مثل هذه الحالة تعطى أهمية كل واحد من الموارد بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، ولا يؤخذ في الاعتبار ظروف استثمار واستغلال هذه الموارد وإمكاناتها، لذلك يدعى هذا الشكل من أشكال التقييم بالتقييم المثالي.

أما التقييم الحقيقي للموارد فهو الذي يأخذ بالحسبان ظروف وشروط استثمار هذه الموارد، والواقع أن كل واحد من الموارد له ظروف وشروط استثمار تختلف عن الموارد الأخرى، فمثلاً تختلف إمكانية الوصول إلى هذه الموارد، وتختلف درجة استكشافها ومستوى استغلالها (مرحلة الاستغلال)، وإعمار المنطقة... إلخ، وكل هذه الظروف قد تساعد أو تعرقل عملية الاستثمار، ومن ثم يؤثر في الأهمية الاقتصادية لهذه الموارد. لذلك لا بد من أن تكون جميع الظروف والشروط المذكورة أعلاه مقيمة بشكل يناسب استثمار الموارد واستغلالها، ومثل هذا التقييم يمكن أن يكون مطلقاً (دقيقاً، بالوحدات النقدية) أو تقريبياً (بالنقاط)، وبسبب عدم وجود منهجية دقيقة للتقييم المطلق لهذه الظروف فلا بد من القبول بالتقييم التقريبي.

والتقييم الحقيقي للموارد وتجمعاتها يجب أن يكون منسوباً إلى مرحلة معينة من الزمن (على سبيل المثال من بداية العام الحالي حتى نهايته)، كأن يتم تقدير احتياطي النفط أو الغاز خلال عام معين. لأن هذا التقييم يكون عرضة للتغير الكبير أحياناً وفقاً للتقدم العلمي في مجال التقنية والتكنولوجية، وتقدم المواصلات، وتعميق الدراسات والبحث عن الموارد.

فكل كشف عن مكامن جديدة وكبيرة للموارد سوف يؤدي إلى تغيير الصورة في تقييم الموارد وتجمعاتها في منطقة ما، وكل تطور في شبكة الطرق قد يؤدي إلى ربط الأماكن التي تنتشر فيها الموارد بمناطق الطلب عليها مما يؤدي إلى رفع قيمة هذه الأماكن ومواردها.

إنَّ التقييم الحقيقي للموارد (بغض النظر عن قيمة النقاط) يعطي صورة عن أهمية هذه الموارد في الوقت الراهن، وهذا التقييم يكون مبنياً على وضع هذه الموارد

في السوق وعلى الموقع الجغرافي لهذه الموارد (إمكانية الاتصال)، ويسمح بتحديد مرحلية الاستثمار بالاعتماد على سلم الأفضلية بين هذه الموارد، وفي هذا تكمن أهمية التقييم الحقيقي للموارد بهدف تخطيط الاقتصاد الوطني على المدى القصير والمتوسط الأجل.

أما التقييم المثالي (النموذجي) للموارد وتجمعاتها فلا يرتبط بحالة السوق، ويظهر فقط الأهمية الموضوعية لأي من الموارد وتجمعاتها بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، لذلك فإن محتوى هذا التقييم يكون له أهمية عظيمة بالنسبة إلى التخطيط الطويل الأجل إلى الاقتصاد الوطني.

عرض النتائج وتحليلها:

تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في سورية:

بدأ التنقيب عن النفط في سورية في بدايات العقد الثاني من القرن العشرين من قبل شركة النفط العراقية، واستمرت حتى بداية العقد السادس، لتبدأ بعدها في منتصف العقد السادس شركة منهل، تلتها شركة كونكورديا الألمانية، وفي عام 1964 تكفلت الشركة السورية للنفط باستكمال أعمال التنقيب، بناء على المرسوم التشريعي رقم 132، الذي حظر على الشركات الأجنبية حق التنقيب والاستثمار على الأراضي السورية، تبعاً لمبدأ استثمار النفط وطنياً، وتحقيق التكامل في التنقيب الاستخراج والنقل والتكرير والتسويق، بعد أن قامت الدولة بتأميم منشآت نقل النفط العراقي داخل الأراضي السورية، وقد أنيطت هذه المهام بوزارة النفط والثروة المعدنية بموجب المرسوم التشريعي رقم 94 تاريخ 9/23/1974، والتي تتولى الإشراف على جميع الشركات الوطنية العاملة في مجال النفط والغاز.

بدأ إنتاج النفط في سورية عام 1968 بكميات قليلة تجاوزت مليون طن في ذلك الوقت، ومع توجه سورية نحو التنمية الاقتصادية الشاملة التي تعتمد على تطوير

القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، توسعت الاستثمارات النفطية وتطورت مع الزمن، من خلال تطور نشاط الشركة السورية للنفط والشركات العاملة الأخرى، مثل شركة الفرات للنفط وشركة دير الزور للنفط، وزاد الإنتاج ليصل إلى 10 مليون طن عام 1976، ثم تراجع الإنتاج قليلاً ليستقر عند حدود 8.5 مليون طن حتى عام 1985.

بدءاً من هذا التاريخ ظهرت طفرة في الإنتاج الذي أخذ يتزايد بمعدلات عالية بسبب دخول إنتاج الشركات الأجنبية (شركات عقود الخدمة) من النفط الخفيف واستمر هذه التزايد حتى عام 1995، حيث وصل الإنتاج إلى 34277 ألف متر مكعب (31.19 مليون طن) بمعدل 590 ألف برميل يومياً، ثم أخذ الإنتاج بالتراجع بشكل تدريجي حتى عام 2002، حيث حدثت زيادة غير متوقعة في الإنتاج الذي وصل إلى أعلى مستوياته منذ أن بدأ إنتاج النفط في سورية، فبلغ 36222 ألف متر مكعب (32.96 مليون طن)، بمعدل 625 ألف برميل يومياً، ولكنه عاد وانخفض إلى أدنى مستوياته في عام 2005، حيث بلغ الإنتاج 24494 ألف متر مكعب، بمعدل 422 ألف برميل يومياً.

وتتركز حقول النفط المكتشفة والمنتجة في المربع الشمالي الشرقي من سورية الذي ينتهي جنوباً عند خطوط نقل النفط العراقي، وغرباً عند خط طول حقل المدورة (مابين البلعاس وخناسر). وتجمع كلها في خمسة تشكيلات تبدأ من الشمال بتشكيل قره تشوك – الرميلان الذي يضم مجموعة من الحقول الصغيرة والمتوسطة المنتجة أهمها: (حقول السويدية 1+2)، والرميلان وقره تشوك وعين ديوار – المالكية، وليلاك وناعور وبياس. وإلى الجنوب تشكل الحسكة – الشداة ويضم حقول: جبسة، غونة، تشمية، كبيبة، شيخ سليمان، شيخ منصور، تشرين، أبو حيدر، الهول. يليه إلى الجنوب أيضاً تشكل الفرات الذي يضم الحقول المنتشرة على

جدول رقم (1) تطور الإنتاج اليومي والسنوي من النفط في سورية بين

2005 - 1968

الإنتاج		البيان العام	الإنتاج		البيان العام
ألف م / 3 سنة	برميل/يوم		ألف م / 3 سنة	برميل/يوم	
13365	230680	1987	1134	19580	1968
15565	268650	1988	2900	50000	1969
19682	339700	1989	4699	81100	1970
23474	405160	1990	5837	100750	1971
27236	470800	1991	6514	112400	1972
29763	513700	1992	6158	106300	1973
32621	563000	1993	7139	123235	1974
32932	568400	1994	10635	183500	1975
34277	591630	1995	11157	192580	1976
33791	583240	1996	10117	174630	1977
33177	572640	1997	9932	171430	1978
33140	572000	1998	9675	167000	1979
33320	575100	1999	9198	158765	1980
31988	546940	2000	9493	163860	1981
33568	579400	2001	9010	155500	1982
36222	625200	2002	9359	161550	1983
34912	613300	2003	9417	162500	1984
25721	443950	2004	9236	195400	1985
24494	422700	2005	11586	200000	1986

المصدر: 1- وزارة النفط والثروة المعدنية، الشركة السورية لنفط، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000.

2- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة

جانبي نهر الفرات ما بين معدان والبوكمال أهمها: الورد والأحمر ورتقة وعكاش والطبانة والعشارة و(عمر 1+2+3) والبرغووث والمالح وتتك ومجموعة الحقول المحيطة بدير الزور

كحقل ديرّو شمالاً، وحقول عطا الله والطابية والجفرة شرقاً وحقول التّيم والشولا جنوباً. يأتي بعد ذلك تشكل الرصافة - جبل البشري الذي يضم 20 حقلاً تمتد ما بين الرصافة وجبل البشري أهمها: البشري الجنوبي، وادي جريب ووادي الأبيض وحقل الجمال، والراس وحليمة وصفيح ووهب والعمالة وفهدة. والتشكل الخامس والأخير هو تشكل المنطقة الوسطى بين تدمر والبلعاس، ويضم مجموعة من الحقول أهمها: الأرك وضبيان والسخنة والشاعر والبلعاس والرسم وشريفة وأبو رباح، ومازال التنقيب جارياً لكشف حقول جديدة في مواضع أخرى ولاسيما فيما بين السلاسل التدمرية الشمالية والشرقية ولبنان الشرقية. (الخريطة رقم 1)

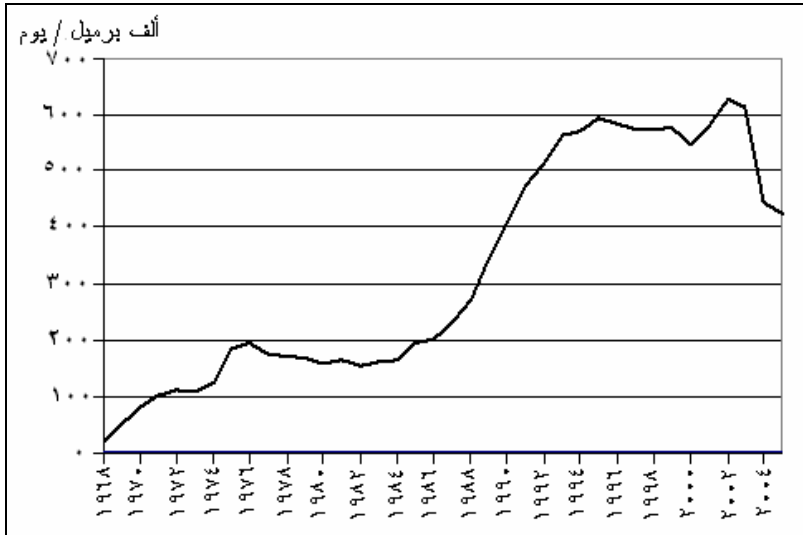
وتقدر الاحتياطات النفطية المثبتة بنحو 3.15 مليار برميل⁽¹⁾. وقد حققت سورية الاكتفاء الذاتي من النفط ومشتقاته الذي يسدُّ الحاجة المتزايدة للمحروقات في جميع المجالات الاقتصادية ويكفي حاجة القطاع الصناعي في مستوى تطوره الحالي. كما أن النفط الخام يشكل نسبة لا بأس بها من الصادرات السورية من أجل تأمين القطع الأجنبي اللازم لتطور القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي عن طريق تأمين الآلات وبعض مستلزمات الإنتاج الأخرى عن طريق الاستيراد⁽²⁾.

أقيمت مصفّتان للنفط لتأمين حاجة سورية من المشتقات النفطية في حمص وبانياس. تبلغ استطاعة مصفاة حمص نحو 6 مليون طن في السنة. وقد طورت وحدات التقطير فيها لتأمين حاجة السوق الداخلية من المشتقات النفطية. كما أضيف إليها معمل مزج الزيوت المعدنية الذي يصل إنتاجه إلى 70 ألف طن في السنة من زيوت المحركات والزيوت الصناعية.

1- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

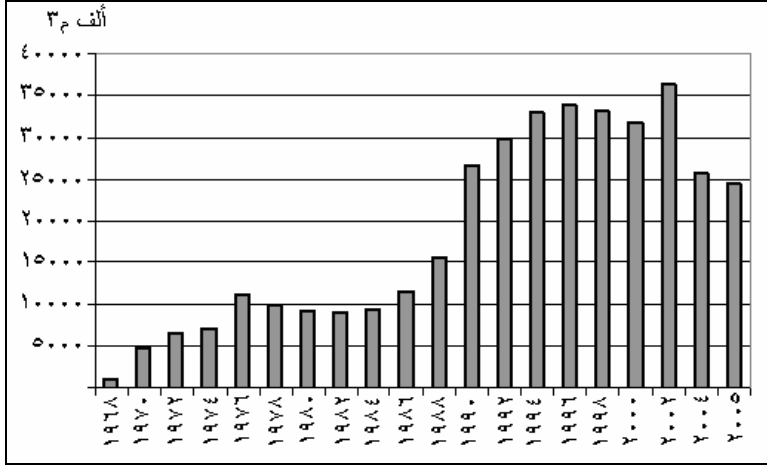
1- عبدالرؤوف رهبان. مقومات الصناعة السورية ومعوقاتها، مجلة جامعة دمشق لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الثاني، 2002، ص267.

أما مصفاة بانياس فتبلغ استطاعتها نحو 6.3 مليون طن بالسنة. وقد ألحق بها عدد من الوحدات لزيادة إنتاج المازوت والفيول والغاز المنزلي ولمعالجة صيغة الأوكتان في البنزين.



الشكل رقم (1) تطور الإنتاج اليومي للنفط في سورية بين 1968 - 2005

إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة.



الشكل رقم (2) تطور إنتاج النفط في سورية بين 1968-2005/ ألف م³

إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة

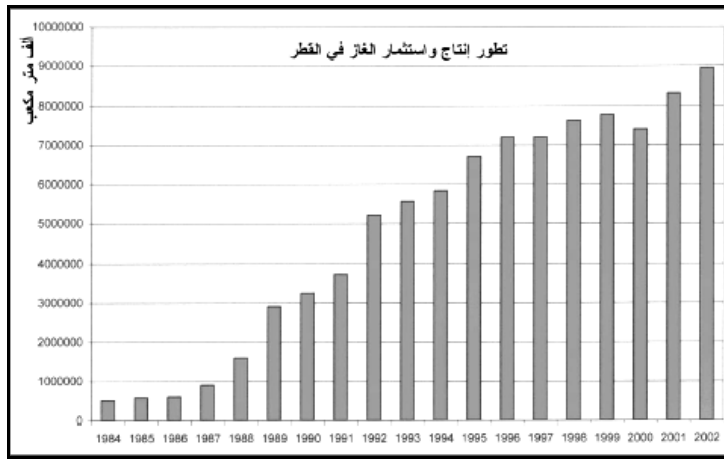
تأخر استثمار الغاز الطبيعي في سورية بشكليه الحر والمرافق إلى بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث بدأ الإنتاج عام 1972 عندما قامت الشركة السورية للنفط باستثمار الغاز المرافق في توليد الطاقة الكهربائية، من خلال تشغيل العنفة الأولى لتوليد الكهرباء في حقول السويدية بهدف تأمين حاجة الحقول من الكهرباء. وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي في سورية بشكليه المرافق والحر بنحو 241 مليار متر مكعب، تمتلك حقول تدمر 42.35% وحقول الفرات 18.82% وحقول السويدية 14.11% وحقول دير الزور 8.23% وحقول جيسه 9.41% والباقي موزعة في مناطق متفرقة بالقرب من أحواض النفط. وقد وصل إنتاج سورية من الغاز الطبيعي إلى 9.8 مليار م³ عام 2005 .

ومن أجل الاستثمار العقلاني والكامل للغاز الطبيعي أقيم في سورية مجموعة من المشاريع الضخمة منفردة أو مرافقة لمشاريع النفط تقوم باستثمار الغاز بكميات كبيرة من مصادره الحرة والمرافقة.

ففي مناطق الإنتاج القديمة للغاز في حقول الحسكة أقيم معمل لمعالجة 3 مليون م³ يومياً وفي حقول جيبسه أقيم أيضاً معملاً لمعالجة 2.98 مليون م³ يومياً. ينقل غازه المعالج إلى الأسواق الداخلية وإلى معمل السماد الأزوتي. كما أنجزت شركات عقود الخدمة عدداً من المشاريع المهمة. أهمها:

- مشروع غاز عمر الذي بدأ في الإنتاج عام 1991 وينتج نحو 4.2 مليون م³ من الغاز النظيف يومياً، ومعظم هذا الغاز ينقل إلى الداخل لتزويد محطات توليد الكهرباء في كل من جندر والناصرية ومحرده وتشرين في دمشق.

- مشروع محطة القرية لتجميع وفصل الغاز ونقله إلى منطقة التيم قرب دير الزور⁽¹⁾.



الشكل رقم (3) تطور إنتاج الغاز في سورية

المصدر: الدكتور المهندس أحمد معلا. استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية

1- عبدالرؤوف رهبان. مقومات الصناعة السورية ومعوقاتهما، مرجع سابق. ص 269.

تقديرات احتياطي النفط في سورية:

تتفاوت بشكل كبير تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط في سورية حسب الجهات التي تصدر عنها هذه التقديرات، فقد أشار التقرير المعد من قبل مجموعة من الخبراء السوفييت عام 1989 لتقييم الاحتياطي الكموني للنفط والغاز في سورية من مختلف الدرجات (المؤكد والمتوقع والكموني) إلا أن الاحتياطي الجيولوجي من الدرجات كلها يساوي 43 مليار برميل نפט مكافئ، منها 34.25 مليار برميل نפט ومكثفات، و8.75 مليار برميل نפט مكافئ من الغاز المرافق والحر بما فيه غاز القبعات.

فيما يقدر تقرير آخر الاحتياطي المكتشف حتى نهاية عام 2002 من الدرجتين المؤكدة والمؤملة بـ 28.6 مليار برميل، منها 24.6 مليار برميل نפט ومكثفات، و 4 مليار برميل نפט مكافئ من الغاز بأنواعه.

وتقرير ثالث يقدر الاحتياطي الكموني المتبقي بـ 14.4 مليار برميل نפט مكافئ، منها 9.6 مليار برميل نפט ومكثفات، و 4.8 مليار برميل مكافئ من الغاز بأنواعه.

وقد قدرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابيك) الاحتياطي المؤكد للنفط في سورية بـ 3.15 مليار برميل، والاحتياطي المكتشف بـ 6.9 مليار برميل. أما وزير النفط السوري فيؤكد أن احتياطي سورية النفطي يبلغ نحو 6.7 مليار برميل، وقد تم إنتاج 4.3 مليار برميل، وبقي 2.4 مليار برميل كاحتياطي نفطي قابل للإنتاج.

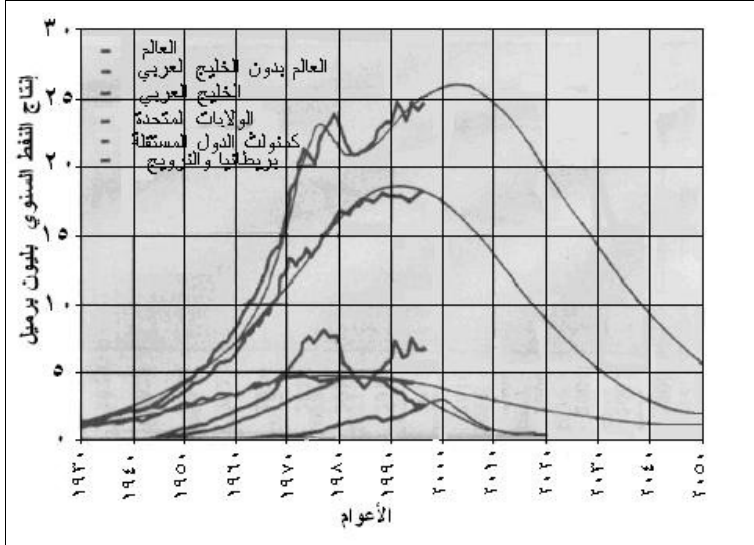
إن هذا التفاوت الكبير في تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط في سورية لا يتيح إمكانية التقييم الحقيقي للموارد النفطية، ومن أجل إظهار الأهمية النسبية للنفط السوري على مستوى العالم سوف نعتمد تقديرات منظمة الأقطار العربية المصدرة

للنفط، فنجد أن إمكانات سورية النفطية متواضعة جداً أمام الدول العربية وأمام بقية دول العالم الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث لا يتجاوز الاحتياطي السوري من النفط 0.5% من مجمل الاحتياطي العربي و 0.3% من مجمل الاحتياطي العالمي، في حين تمتلك المملكة العربية السعودية نحو ربع الاحتياطي العالمي من النفط، والعراق 10.9% والإمارات العربية المتحدة 9.2%، والكويت 9.1%.

وقد أصبح نضوب النفط حقيقة علمية، ليس في سورية وحدها، بل لدى جميع البلدان المنتجة للنفط، ولعل في إحصائيات منظمة "أوبك" فيصلاً لقضية النضوب، حيث أكدت في دراسة لها أن النفط العالمي سينضب جميعه عام 2050 رغم المحاولات المتكررة في مختلف الدول لتأخير أجل النفط.

ويعدُّ منحني هوبرت أفضل طريق لقياس عمر النفط، فهو يفترض أن إنتاج النفط يتطور على شكل قطع ناقص، يصل إلى ذروته عندما يتم استخراج نصف الاحتياطي القابل للاستخراج، ثم يبدأ بعده بالانخفاض، وعلى فرض استمرار إنتاج النفط بالمعدلات الحالية على مستوى العالم، فإن عمر النفط المؤكد على مستوى العالم سيكون 42 سنة، ولكن الصورة سوف تتغير في حال حدوث أي زيادة سنوية في الإنتاج، إذ إنَّ زيادة سنوية مقدارها 1.5% فقط سوف تقلل العمر المؤكد للنفط على مستوى العالم إلى 33 سنة، أما في حال اعتبار الإضافات المتوقعة للاحتياطيات فإن هذا العمر قد يرتفع إلى 60 وحتى 80 سنة⁽¹⁾

1- محمد مختار اللبابيدي. حاضر ومستقبل صناعة النفط والغاز في الوطن العربي، ورقة مقدمة لندوة النفط والغاز، دمشق 2 - 4 / 4 / 2002.



الشكل رقم (4) منحني هوبرت لمسار إنتاج النفط

المصدر: محمد مختار اللبابيدي. حاضر صناعة النفط والغاز ومستقبلها في الوطن العربي

بالنسبة إلى لدول العربية فإن العمر المؤكد للنفط حسب معدلات الإنتاج الحالي سوف تكون 88 سنة للسعودية، و 132 سنة بالنسبة للكويت، و 120 سنة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، في حين نجد أن هذا العمر ينخفض بشكل كبير بالنسبة إلى النفط السوري، حيث لا يزيد العمر المؤكد للنفط في سورية على 20 سنة في أحسن الأحوال إذا بقيت معدلات الاستخراج على حالها ولم تتم أية إضافات جديدة إلى الاحتياطي المؤكد.

التقييم الحقيقي لموارد النفط والغاز في سورية:

يقتضي التقييم الحقيقي للموارد تحديد مدى الأهمية النسبية للموارد على مختلف المستويات، حيث يجب توضيح أهمية المورد على المستوى المكاني، وعلى مستوى

الاستكشاف والاستغلال، وعلى مستوى إمكانية الوصول إلى المورد أو إيصاله إلى الأسواق.

وقد أوضحنا فيما تقدم الأهمية النسبية للنفط والغاز السوري بالنسبة إلى العالم والدول العربية المنتجة للنفط، وقد تبين تدني مستوى هذه الأهمية إلى درجة منخفضة، بحيث أظهرت عدم أهمية هذا المورد على المستويين الإقليمي والعالمي.

إن انخفاض الأهمية النسبية على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي لا يعني انخفاض هذه الأهمية على المستوى المحلي والوطني، وهذا واضح من خلال زيادة معدلات الإنتاج اليومي والسنوي خلال السبعينيات والثمانينيات، وهي السنوات التي ضمت خطط التنمية الرئيسة في سورية ولاسيما في قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وكذلك ظهور النفط كمادة أساسية في الصادرات السورية منذ نهاية عقد الثمانينيات وحتى الآن، وذلك من أجل تأمين القطع الأجنبي اللازم لمتابعة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

من الصعوبة بمكان أن نضع تقييماً حقيقياً (نقدياً) للنفط والغاز في سورية، بسبب التذبذب الشديد في تقديرات الاحتياطي، وعدم استقرار الأسعار في السوق العالمية، وتعدد وتنوع العوامل المؤثرة في عملية التقييم، لكن ومع ذلك يمكن أن نتبين القيمة الحقيقية لهذا المورد من خلال تقييم دوره في الاقتصاد الوطني.

فقد تطورت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاقتصاد السوري منذ أن بدأ الإنتاج حيث ارتفعت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 1% عام 1968 إلى 13.85% عام 1980، ثم ارتفعت إلى 18% عام 2000، وأخذت بعد ذلك بالتراجع حتى وصلت إلى 12.8% عام 2005.

وقد لا تظهر النسب السابقة الأهمية الاقتصادية لمساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاقتصاد السوري، غير أن الصورة تتوضح عندما نتبين النسبة المرتفعة لمساهمة النفط في تكوين الناتج الإجمالي الصناعي، الذي شكل نحو 29% من الناتج

المحلي الإجمالي لعام 2000، وقد كانت مساهمة النفط 64% من الناتج الصناعي للعام نفسه، ثم انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.6% عام 2005، وقد ترافق ذلك بانخفاض مساهمة النفط في الناتج الإجمالي الصناعي إلى 48.3%.

وللدلالة على الأهمية الاقتصادية للنفط في الاقتصاد السوري، يمكن أن نتبين الدور المهم له في التجارة الخارجية السورية، حيث لم تقل نسبة مساهمة النفط في قيمة الصادرات السورية عن 45% منذ عام 1990، وقد بلغت هذه النسبة أعلى معدلاتها عام 2000، عندما شكل النفط نحو 75% من مجمل قيمة الصادرات السورية، ثم أخذت هذه النسبة بالتراجع إلى أن وصلت إلى 42% عام 2005، ويمكن أن يفسر ذلك بتراجع الإنتاج أولاً وعدم استقرار أسعار النفط ثانياً والسياسات الحكومية الرامية إلى تنويع الصادرات ثالثاً.

ومن حيث مستوى الاستكشاف والاستثمار، فإن الدراسات تشير إلى تدني مستوى الاستكشاف مقابل ارتفاع مستوى الاستثمار، فما زالت أعمال البحث والتنقيب قاصرة عن تغطية كامل الأراضي السورية، حيث مازالت حتى الآن نحو 60% من مساحة سورية غير ممسوحة، ولم يتم التنقيب فيها، ناهيك عن المياه الإقليمية السورية، وعليه يمكن القول: إنَّ الأراضي السورية مازالت شبه بكر ويمكن أن تكون واعدة بالإمكانات النفطية والغازية.

وتعمل الحكومة السورية حالياً من خلال وزارة النفط والثروة المعدنية والشركات التابعة لها على تلافى النقص في عمليات المسح والتنقيب، وذلك بهدف زيادة الاكتشافات النفطية وتطوير الاحتياطي المؤكد من النفط، للمحافظة على مسويات الإنتاج الحالية أو العمل على زيادة الإنتاج.

وقد قامت الشركة السورية للنفط خلال العشرين سنة الأخيرة باكتشاف نحو 160 مليون برميل نفط مكافئ من خلال توظيف 4 - 6 حفارات في الحفر التنقيبي

والاستكشافي، ومن ثمّ وأمام الوتيرة نفسها من العمل فإن اكتشاف جميع الاحتياطي المؤمل في الأراضي السورية يحتاج إلى نحو 100 سنة من العمل، لذلك قامت وزارة النفط بتوقيع مجموعة من العقود مع ست من الشركات الأجنبية المتخصصة في الحفر والتنقيب عن النفط، للعمل في الأراضي السورية، ومن المتوقع أن تبدأ ست شركات أخرى العمل في التنقيب عن النفط في الأراضي السورية وكذلك في المياه الإقليمية السورية خلال العام 2007.

تكتسب إمكانية الوصول (النقل والمواصلات) للموارد الاقتصادية أهمية بالغة في التقييم الحقيقي للموارد الاقتصادية، لأنها تؤدي دوراً كبيراً في عملية استغلال هذه الموارد ورفع قيمتها الاقتصادية بنقلها إلى الأسواق والمستهلكين.

تماشياً مع أهداف خطط التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الاقتصادية في سورية أينما وجدت، تم العمل على توسيع شبكة النقل البري (الطرق البرية والسكك الحديدية) لتلبي حاجة الاقتصاد الوطني، وتصل بين التجمعات السكانية والمراكز العمرانية من جهة ومناطق الإنتاج الرئيسية من جهة ثانية، وربط مراكز الإنتاج بمراكز المحافظات والمنافذ البرية والبحرية للقطر مع الدول المجاورة، لما تتمتع به وسائل النقل البري من مرونة في الحركة وسرعة الوصول وانخفاض تكاليف النقل وفعاليتها في تخديم مناطق الإنتاج⁽¹⁾.

وقد تطورت أطوال الطرق البرية الإسفلتية في سورية من 8096 كم في عام 1970 إلى 37554 كم عام 2005، وكان التطور ملحوظاً في منطقة الجزيرة والفرات والبادية، لإنعاش العمل وتطوير استغلال الثروات المتوافرة بكثرة في هذه المناطق، ولإسيما موارد النفط والغاز، علماً أن هذه الطرق قلما تخدم النقل المباشر للنفط الخام والغاز من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وإنما توفر البنية التحتية

1- هيثم ناعس. جغرافية النقل. جامعة دمشق، دمشق، 2006، ص184.

التي تخدم الإنتاج الاقتصادي بشكل عام، في حين تسهم الطرق البرية بنقل وتوزيع المنتجات النفطية بين مصافي التكرير وأسواق الاستهلاك، وهي تلبي متطلبات قطاع نقل وتسويق النفط والغاز الطبيعي في مستوى تطوره الحالي.

وقد شكلت الطرق البرية في المحافظات الأربع التي تتركز فيها مكامن النفط والغاز الطبيعي (الحسكة، الرقة، دير الزور، حمص) نحو 35.8% من مجموع الطرق البرية في سورية. (الخريطة رقم 2)

أما في مجال السكك الحديدية فتتغير الصور قليلاً، حيث يقل طول شبكة الخطوط الحديدية في سورية، فقد بلغ طول الشبكة 4895 كم وذلك خلال عام 2005، تربط هذه الشبكة بشكل رئيسي بين المدن الرئيسية في سورية وبين بعض مراكز الإنتاج وموانئ التصدير، وتستخدم خطوط السكك الحديدية لنقل كثير من المنتجات ومن بينها المنتجات النفطية، وقد وصل حجم المنقولات من هذه المنتجات بواسطة السكك الحديدية إلى 4272 ألف طن من المحروقات، و331 ألف طن من الغاز عام 2005. (الخريطة رقم 3).

إن وسيلة النقل الفضلى والأكثر مرونة لنقل النفط والغاز الطبيعي هي الأنابيب، وقد تم بناء شبكة من الأنابيب ربطت حقول النفط والغاز في أقصى شمال شرق البلاد بمراكز التكرير أو موانئ التصدير. (الخريطة رقم 4).

يوجد في سورية حالياً ثلاث شبكات لنقل النفط الخام والمشتقات النفطية هي: شبكة الشركة السورية لنقل النفط التي تشرف على خط نقل النفط العراقي بعد أن تم تأميم ممتلكات شركة نفط العراق عام 1972، وشبكة نقل النفط الخام السوري، وشبكة الشركة السورية لتخزين وتوزيع المنتجات البترولية (محروقات).

يبلغ طول أنابيب نقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية نحو 450 كم تمتد بين حقول كركوك في العراق ومصب التصدير في بانياس وطرابلس، فضلاً عما

استحدثت من خطوط نقل ما بين طرطوس وبانياس، وما بين المحطة الثانية وكل من حقل الورد (64كم) وحقول عمر (92كم) وحقول التيم (90كم).

كما ويمتد خط من الأنابيب من حقول النفط في كراتشوك وجبسة وتل عدس إلى معامل التكرير في كل من حمص وبانياس وميناء التصدير في طرطوس بطول 732 كم، وهو عبارة عن ثلاثة خطوط: الأول يربط بين حقول كراتشوك وحمص بطول 560 كم وقطر 22 بوصة، وخطان بين حمص وطرطوس وبانياس بطول 68 كم لكل منهما وقطر 18 بوصة، وتبلغ طاقة هذه الخطوط 13 مليون طن في العام⁽¹⁾.

وأخيراً تقوم الشركة العامة لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات)، بتسويق مشتقات النفط في أنحاء القطر كله، بما في ذلك في المطارات والموانئ، وتشرف على شبكة أنابيب خاصة بنقل المشتقات النفطية من بنزين ومازوت، بأقطار تتراوح ما بين 24 إنشاً و6 إنشات، يقدر طولها بنحو 1000 كم، تنطلق معظمها من مصفاة حمص لتوزيع المازوت والبنزين نحو حلب ودمشق واللاذقية.

إلى جانب ذلك هناك شبكة من أنابيب الغاز يبلغ طولها نحو 1651 كم وتتألف من الخطوط الرئيسية الآتية:

- 1- خط أنابيب جبسة - حمص - الزارا بطول 440 كم وقطر 16 بوصة واستطاعة 2.5 مليون م³ يومياً.
- 2- خط أنابيب معمل غاز العمر - محطة تشرين الحرارية - حمص - محردة - بطول 646 كم وقطر 18 بوصة واستطاعة تصل إلى 8 مليون م³ يومياً.
- 3- خط أنابيب الأرك - حمص - الزارا - زيزون بطول 315 كم وقطر 24 بوصة واستطاعة 6 ملون م³ يومياً.

1- هيثم ناعس. مرجع سابق

4- خط أنابيب نقل الغاز من مشروع الغاز المتكامل بطول 205 كم وقطر 18 بوصة واستطاعة 4.3 مليون م³ يومياً.

وتعدُّ مرافق التخزين جزءاً ضرورياً من البنية التحتية اللازمة لنقل النفط والغاز، وقد تطورت هذه البنية التحتية بشكل يتماشى مع التطور الذي حدث في مجال صناعة استخراج وتكرير النفط في سورية، حيث، وصلت السعة النظرية لمرافق تخزين النفط الخام إلى نحو 1.2 مليون م³، موزعة على الشكل الآتي:

- 16 خزاناً في تل عدس سعتها الإجمالية 300000 م³.
- خزانان صغيران في الرقة سعتهما 20000 م³.
- 24 خزاناً في طرطوس سعتها الإجمالية 540000 م³.
- 11 خزاناً في حمص سعتها الإجمالية 160000 م³.

كما بلغت السعة النظرية لمرافق تخزين المنتجات النفطية نحو 325 ألف متر مكعب، موزعة على محافظات دمشق (عدرا) وحلب واللاذقية بشكل أساسي.

الآفاق المستقبلية للنفط والغاز في سورية:

تبدو الصورة المستقبلية للنفط والغاز في سورية غير واعدة، ففي الوقت الذي يسيطر فيه التراجع المستمر في إنتاج النفط، نجد على الجانب الآخر نمواً في الطلب وزيادة في الاستهلاك في جميع القطاعات، ولاسيما القطاعات الرئيسية المستهلكة للنفط والمتمثلة بقطاع توليد الكهرباء، وقطاع الاستهلاك المنزلي، وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الصناعي، والتي تحظى بنحو 85% من مجمل الاستهلاك النفطي في سورية.

وقد ارتفع الاستهلاك المحلي من النفط من 153 ألف برميل يومياً عام 1990 إلى 230 ألف برميل يومياً عام 2005، ويقدر أن يصل إلى 365 ألف برميل يومياً عام 2015، ومن ثم فإن سورية سوف تصبح مستورداً للنفط بحلول عام 2010، في

حال استمرار تراجع الإنتاج بالوتائر الحالية نفسها، وفي حال استقرار الإنتاج بواقع 350 - 370 ألف برميل يومياً خلال المدة 2010 - 2015 فإن البدء باستيراد النفط سوف يتأخر حتى عام 2020.

يتراوح معدل النمو في الطلب على الطاقة في سورية بين 6 - 8% سنوياً، وهو بذلك يفوق معدل النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز 3.5% خلال عام 2005، وتأتي زيادة وتيرة النمو في الطلب من زيادة عدد السكان وتطور أساليب الحياة، حيث يشهد الديزل (المازوت) زيادة في الطلب بمعدل 7% بسبب الاعتماد عليه في التدفئة المنزلية وتسخين المياه، بسبب رخص أسعاره الناجم عن الدعم الحكومي لهذه المادة. كما شهد قطاع النقل والمواصلات زيادة كبيرة في معدلات الطلب على الوقود ولاسيما البنزين بسبب زيادة أعداد السيارات خلال السنوات الأخيرة، فقد وصل عدد السيارات السياحية الحديثة إلى 510 ألف سيارة، مما أدى إلى ازدياد الطلب على البنزين بمعدل 6% سنوياً.

كذلك الأمر بالنسبة إلى إنتاج الكهرباء، فقد تطور إنتاج الكهرباء في سورية من 17279 مليون ك.و.س عام 1996 إلى 36048 مليون ك.و.س عام 2005، ويتوقع أن تستمر الزيادة في الطلب على الكهرباء حتى تصل على 70000 مليون ك.و.س عام 2020، وإذا علمنا أن النفط (الفيول) يسهم بنحو 45% من الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء، يمكن تصور الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط في السنوات المقبلة. الأمر الذي يحتم ضرورة الحفاظ على المعدلات الحالية في الإنتاج والتي تلبى حاجة السوق المحلية، والبحث عن مصادر أخرى للطاقة يمكن أن تواجه مشكلة النمو في الطلب على الطاقة.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

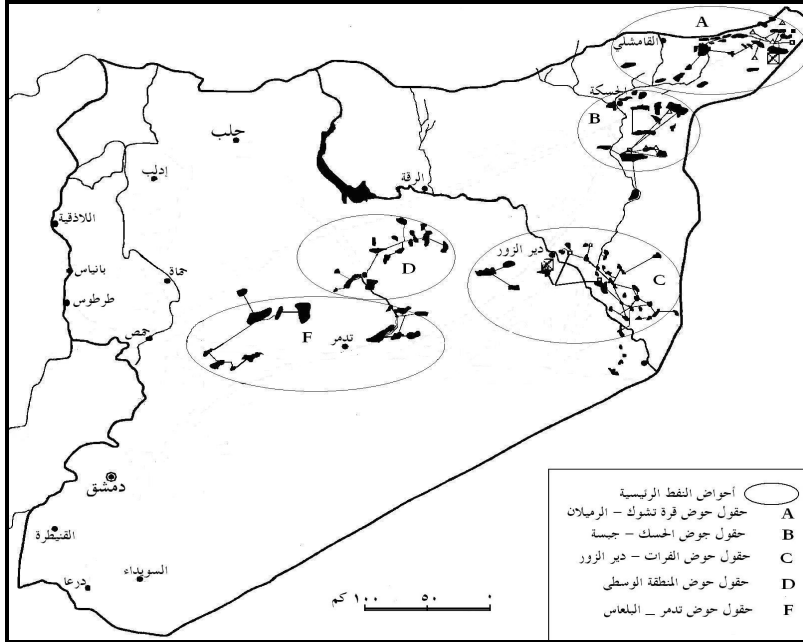
- 1- تأكيد الفرضية الأولى من فرضيات البحث، وقد تجلى ذلك واضحاً في زيادة معدلات الإنتاج لدى الدول العربية بزيادة كمية الاحتياطي المؤكد من النفط لدى هذه الدول، وتدني معدلات الإنتاج في سورية مقارنة ببقية الأقطار العربية المنتجة للنفط بسبب تدني كميات الاحتياطي المؤكد في سورية.
- 2- تأكيد الفرضية الثانية من فرضيات البحث، وذلك من خلال إظهار تطور إنتاج النفط في سورية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بغض النظر عن الإمكانيات (الاحتياطي) المتوفرة، وإنما كانت التوجهات الحكومية هي العامل الرئيس المتحكم في زيادة كميات الإنتاج.
- 3- تأكيد الفرضية الثالثة من فرضيات البحث، بعدم وجود علاقة واضحة بين التوزيع الجغرافي لمكامن النفط والغاز في سورية وبين التوجهات الحكومية لخطط التنمية الاقتصادية، على الرغم من التطور الاقتصادي الذي شهدته المحافظات السورية التي تمتلك الاحتياطات الأساسية من النفط السوري، إلا أن هذا التطور لا يمكن مقارنته بالتطور الاقتصادي في المحافظات الأخرى، ولا سيما في دمشق وحلب وحمص وحماة ومحافظات الساحل السوري.
- 4- أظهر البحث وبشكل جلي وواضح تدني الأهمية النسبية للنفط السوري على المستويين المحلي والإقليمي، وزيادة أهميته الاستراتيجية على المستوى المحلي والوطني، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على البنية الأساسية لإنتاج النفط والغاز في سورية، ولا سيما في مجال النقل والتسويق، حيث أظهرت الدراسة المستوى العالي لإمكانية الوصول، ولا سيما في مجال النقل بالأنابيب، وكذلك السعة التخزينية لمرافق تخزين النفط الخام والمنتجات النفطية.

المقترحات:

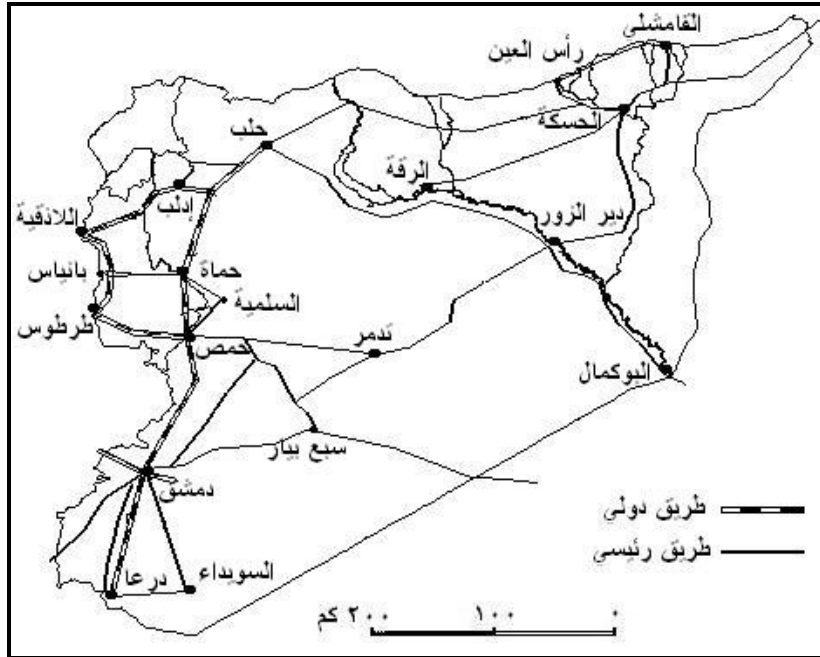
في ضوء ما تقدم من النتائج يمكن أن نتقدم بالمقترحات الآتية:

بسبب انخفاض الأهمية النسبية للنفط السوري على المستويين الإقليمي والعالمي، لابد من التوجه نحو تعزيز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط على المستوى الوطني وذلك عن طريق:

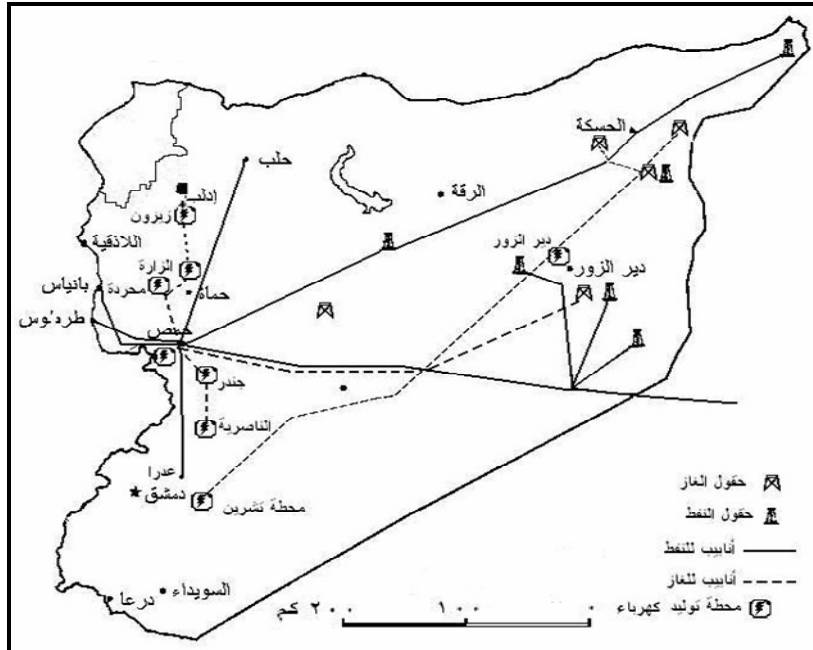
- 1- العمل على زيادة الاحتياطي المؤكد عن طريق رفده باحتياطي جديد، وذلك باستكمال دراسات المسح والتنقيب بحيث تشمل الأراضي السورية كلها المؤمل وجود النفط فيها، وكذلك إجراء المسح والتنقيب في المياه الإقليمية السورية.
- 2- المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية ما أمكن، عن طريق زيادة المردود النفطي للمكانم باستخدام تقانات الإنتاج المدعم المتطورة، وحفر آبار جديدة أفقية وعمودية.
- 3- تطوير البنية التحتية الإنتاجية لصناعة استخراج النفط، في مجال النقل والمواصلات، ولاسيما في الطرق البرية والسكك الحديدية، بحيث تصل هذه الطرق إلى حقول النفط والغاز.



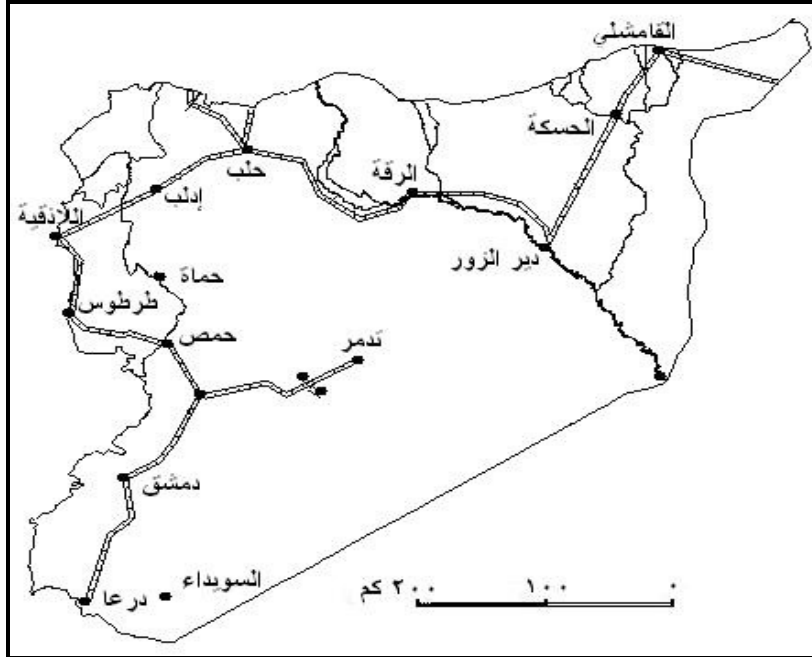
الخريطة رقم (1) التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز في سورية



الخريطة رقم (2) طرق المواصلات البرية الرئيسية في سورية



الخريطة رقم (3) شبكة السكك الحديدية في سورية



الخريطة رقم (4) خطوط نقل النفط والغاز في سورية

المصادر و المراجع

- أحمد معلا. استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، أنشطة وفعاليات الشركة السورية للنفط.
- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- جمعة رجب طنطيش و محمد أزهر سعيد السماك. دراسات في جغرافية مصادر الطاقة، منشورات ELGA، 1999.
- سلطان فولي حسن. جغرافية الطاقة، دار المؤيد، الرياض، 2006.
- عبدالرؤوف رهبان. جغرافية الطاقة، جامعة دمشق، قيد الطباعة.
- عبدالرؤوف رهبان. مقومات الصناعة السورية ومعوقاتهما، مجلة جامعة دمشق، المجلد، العدد، 2001، ص
- محمد مختار اللبابيدي. حاضر ومستقبل صناعة النفط والغاز في الوطن العربي، ورقة مقدمة لندوة النفط والغاز، دمشق 2 - 4 / 4 / 2002.
- المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، بنك المعلومات.
- هيثم ناعس. جغرافية النقل، جامعة دمشق، دمشق، 2006.
- وزارة النفط والثروة المعدنية، الشركة السورية لنفط، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000.
- ي . ف. زايتسوف، و . أ. إزومسكي. الموارد الطبيعية في خدمة التنمية الاقتصادية، دار الفكر، موسكو ، 1972، ص66. باللغة الروسية.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2007/4/5.